الجزء الأول

المرأة في قطاع الزراعة

سد الفجوة بين الجنسين
من أجل التنمية

الجزء الأول

١. الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة

إن أداء قطاع الزراعة أقل مما يجب في كثير من البلدان النامية لعدد من الأسباب. ومن بين هذه الأسباب افتقار المرأة إلى الموارد والفرص التي تحتاج إليها لكي تستخدم وقتها استخداماً منتجاً إلى أقصى حد. فالمرأة مزارعة وعاملة ومنظمة أعمال حرة ولكنها تواجه في كل مكان تقريباً معوقات أشد من المعوقات التي يواجهها الرجل في ما يتعلق بالحصول على موارد الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق والحصول على الخدمات. وهذه "الفجوة بين الجنسين" تعوق إنتاجية المرأة وتقلل من مساهماتها في قطاع الزراعة وفي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقاً. وسد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة من شأنه أن يحقق مكاسب كبيرة للمجتمع عن طريق زيادة الإنتاجية الزراعية، والحد من الفقر والجوع، وتعزيز النمو الاقتصادي.

وتسلّم الآن الحكومات والجهات المانحة والعاملون في مجال التنمية بأن الزراعة محورية للنمو الاقتصادي وللأمن الغذائي – لا سيما في البلدان التي تعتمد فيها نسبة كبيرة من السكان على هذا القطاع – ولكن التزام الحكومات والجهات المانحة والعاملين في مجال التنمية بالمساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة هو التزام أقل قوة من ذلك التسليم. وتُذكر الآن القضايا الجنسانية في معظم الخطط الوطنية والإقليمية بشأن السياسات الزراعية والمتعلقة بالأمن الغذائي، ولكنها تقتصر عادةً على فصول منفصلة عن المرأة بدلاً من معاملتها كجزء لا يتجزأ من السياسات والبرمجة. وما زالت وثائق كثيرة عن السياسات والمشاريع الزراعية لا تتناول المسائل الأساسية المتعلقة بالاختلافات في الموارد المتاحة للرجل وتلك المتاحة للمرأة وفي أدوارهما وفي المعوقات التي يواجهانها، والكيفية التي يُحتمل أن تكون بها هذه الاختلافات وثيقة الصلة بالتدخل المقترح. ونتيجة لذلك، كثيراً ما يُفترض أن التدخلات في مجالات من قبيل التكنولوجيا والبنية الأساسية والنفاذ إلى الأسواق تكون آثارها متماثلة على الرجل والمرأة، بينما قد لا تكون كذلك في حقيقة الأمر.

وفي الوقت ذاته، كان هناك حرص على أن يبدو تضمين السياسات والمشاريع الزراعية منظوراً جنسانياً أمراً أصعب وأعقد مما يلزم. وتوضيح المعنى المقصود بتعبير "القضايا الجنسانية" هو البداية الصحيحة (الإطار ١).

والجملة الأخيرة في الإطار ١ تفسح المجال أيضاً للأمل: وهو الأمل في أن أدوار الجنسين يمكن أن تتغير. وهدف هذا التقرير هو أن يساهم في تحسين الفهم لكي يتسنى لسياسات ملائمة أن تساعد على التشجيع على المساواة بين الجنسين، حتى مع تغيُّر الزراعة ذاتها. فقطاع الزراعة أصبح أكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية، وأكثر توجهاً نحو التجارة، وأكثر اندماجاً عالمياً؛ وفي الوقت ذاته، تغيِّر أنماط الهجرة وتقلب المناخ المشهد الريفي في العالم النامي كله. وهذه القوى تطرح تحديات وتتيح فرصاً أمام جميع المنتجين الزراعيين، ولكن المرأة تواجه حواجز قانونية واجتماعية إضافية تحد من قدرتها على التكيف مع التغيُّر وعلى الاستفادة منه. وقد تعهدت الحكومات والجهات المانحة بالتزامات كبرى ترمي إلى إحياء الزراعة في الأقاليم النامية، ولكن جهودها في مجال الزراعة ستحقق نتائج أفضل وبسرعة أكبر إذا استفادت الى أقصى حد من الإمكانات الإنتاجية للمرأة من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين.

ومن الممكن النظر إلى المرأة، مثلها مثل الرجل، على أنها "مورد إنتاج"، ولكنها أيضاً مواطنة لها حق مكافئ لحق الرجل في الحماية والفرص والخدمات التي تقدمها حكومتها ويقدمها المجتمع الدولي.

الإطار ١
الجنس كمفهوم مختلف عن القضايا الجنسانية

قد يكون مفهوما "الجنس" و"القضايا الجنسانية" محيّريْن، وليس أقل أسباب ذلك هو أنه حتى الخبراء يستخدمون في بعض الأحيان هذين المصطلحين استخداماً غير متسق. فمصطلح "الجنس" يشير إلى فئتي الذكور والإناث البيولوجيتين المتأصلتين. أما مصطلح "القضايا الجنسانية" فهو يشير إلى الأدوار والهويات الاجتماعية المرتبطة بما يعنيه أن يكون المرء رجلاً أو أن يكون امرأة. فهذه الأدوار تشكلها عوامل إيديولوجية ودينية وإثنية واقتصادية وثقافية وتُعتبر مُحدداً أساسياً لتوزيع المسؤوليات والموارد بين الرجل والمرأة (Moser، ١٩٨٩). ومع ذلك، رغم أن هذا التوزيع يتقرر اجتماعياً فإنه يمكن أن يتغير من خلال عمل اجتماعي واعٍ، بما يشمل السياسة العامة. فكل مجتمع يتسم بفروق بين الجنسين، ولكن هذه الفروق تتباين تبايناً واسعاً حسب الثقافة ويمكن أن تتغير تغيُّراً هائلاً بمرور الوقت. ومن ثم فإن الجنس يتعلق بعلم الأحياء (البيولوجيا). أما القضايا الجنسانية فهي تتعلق بعلم الاجتماع. والجنس ثابت. أما أدوار الجنسين فهي تتغير.

المصدر: Quisumbing، ١٩٩٦.

والمساواة بين الجنسين هدف من الأهداف الإنمائية للألفية عن جدارة في حد ذاتها، ولكنها ترتبط أيضاً ارتباطاً مباشراً بتحقيق غايتي الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقتين بالحد من الفقر المدقع والجوع. إذ توجد تآزرات واضحة بين هدفي المساواة بين الجنسين والحد من الجوع. وعلى واضعي السياسات الزراعية والعاملين في مجال التنمية التزام بكفالة أن تكون المرأة قادرة على المشاركة على نحو كامل في عملية التنمية الزراعية وعلى الاستفادة منها. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يساعد تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الزراعة على الحد من الفقر المدقع والجوع. فمن شأن تحقيق المساواة للمرأة أن يكون في صالح التنمية الزراعية، وينبغي أيضاً أن تكون التنمية الزراعية في صالح المرأة.

ويتباين دور ومكانة المرأة في قطاع الزراعة والمناطق الريفية تبايناً واسعاً حسب الإقليم والعمر والأصل الإثني والطبقة الاجتماعية ويتغيران بسرعة في بعض أنحاء العالم. ويحتاج واضعو السياسات والجهات المانحة والعاملون في مجال التنمية إلى معلومات وتحليل يعكسان تنوُّع المساهمات التي تقدمها المرأة والتحديات المحددة التي تواجهها وذلك لكي يتخذ كل منهم قرارات بشأن القطاع تكون واعية بالفوارق بين الجنسين.

وعلى الرغم من التنوع في دور ومكانة المرأة في قطاع الزراعة، فإن ما هو معروض في هذا التقرير من أدلة وتحليل يؤكد أن المرأة تواجه دوماً بدرجة تدعو إلى الدهشة فجوة بين الجنسين في ما يتعلق بالحصول على أصول الإنتاج والمدخلات والخدمات. وتبين مجموعة كبيرة من الأدلة المستمدة من التجربة العملية من بلدان مختلفة كثيرة أن المزارعات يتعادلن من حيث الكفاءة مع نظرائهن الذكور، ولكنهن يملكن أرضاً أقل ويستخدمن مدخلات أقل، ومن ثم يكون إنتاجهن أقل. والمكاسب المحتملة التي يمكن أن تتحقق من سد الفجوة بين الجنسين في استخدام المدخلات تقدّر في هذا التقرير من حيث الغلات الزراعية، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، وجوانب الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الأوسع نطاقاً.

ولما كانت كثرة من المعوقات التي تواجهها المرأة هي معوقات تتقرر اجتماعياً، فإنها يمكن أن تتغير. والأكثر من ذلك أن الضغوط الخارجية كثيراً ما تكون عاملاً يحفز المرأة على أن تتولى أدواراً ومسؤوليات جديدة يمكن أن تحسن إنتاجيتها وترفع مكانتها داخل الأسرة المعيشية وداخل المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال، يتيح نمو سلاسل الإمداد الحديثة الخاصة بالمنتجات الزراعية العالية القيمة فرصاً كبيرة ويطرح تحديات كبيرة، بالنسبة للمرأة في ما يتعلق بالعمالة في المزرعة وخارج المزرعة على حد سواء. ويمكن أيضاً أن تتحول قوى أخرى تدفع إلى التغيير الاجتماعي والاقتصادي إلى فرص متاحة أمام المرأة.

ويمكن أن يساعد دعم السياسات الواعية بالفروق بين الجنسين والمشاريع التنموية المصممة جيداً على سد الفجوة بين الجنسين. فبالنظر إلى أوجه عدم الإنصاف القائمة، لا يكفي أن تكون السياسات محايدة جنسانياً؛ فالتغلب على المعوقات التي تواجهها المرأة يقتضي ما هو أكثر بكثير. ويمكن أن تساعد الإصلاحات الرامية إلى القضاء على التمييز وتحقيق الحصول المتكافئ على موارد الإنتاج استعداد المرأة – والرجل – على قدم المساواة للتأقلم مع التحديات

وللاستفادة من الفرص الناجمة عن التغيرات التي تشكّل الاقتصاد الريفي. وسد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة سيعود بالفائدة على المرأة والزراعة والقطاعات الريفية والمجتمع ككل. وستتباين المكاسب تبايناً واسعاً وفقاً للظروف المحلية، ولكنها من المرجح أن تكون أكبر حيثما كانت المرأة أكثر ضلوعاً في قطاع الزراعة وتواجه أشد المعوقات.

وبينما يبدو واضحاً أن سد الفجوة بين الجنسين من شأنه أن يكون مفيداً، لم تكن هناك أدلة تدعم هذه الإمكانية. ولهذه الطبعة من تقرير حالة الأغذية والزراعة عدة أهداف هي: حشد أفضل الأدلة المتاحة المستمدة من التجربة العملية بشأن ما تقدمه المرأة من مساهمات وما تواجهه من معوقات في المؤسسات الزراعية والريفية في أقاليم مختلفة من العالم؛ وإظهار الكيفية التي تحد بها الفجوة بين الجنسين من الإنتاجية الزراعية والتنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان؛ والتقييم الانتقادي للتدخلات الرامية إلى الحد من الفجوة بين الجنسين؛ والتوصية بخطوات عملية يمكن أن تتخذها الحكومات الوطنية ويتخذها المجتمع الدولي لتعزيز التنمية الزراعية بواسطة تمكين المرأة.

هيكل التقرير ورسائله الرئيسية

يقدم الفصل ٢ مسحاً لدور ومكانة المرأة في قطاع الزراعة والمناطق الريفية في أجزاء مختلفة من العالم. وهو يحشد أفضل الأدلة المتاحة وأكثرها شمولاً بشأن عدد من المسائل الجدلية التي تُعتبر صعبة مفاهيمياً وعملياً على حد سواء. فهو يركز على مساهمات المرأة كمزارعة وعاملة زراعية ويبحث وضعها من حيث الفقر والجوع والتغذية والديمغرافيا الريفية. وهو يتناول أيضاً الطرائق التي يؤدي بها التحول في قطاع الزراعة وانبثاق سلاسل تسويقية عالية القيمة إلى طرح تحديات وإتاحة فرص أمام المرأة.

ويوثّق الفصل ٣ المعوقات التي تواجه المرأة في قطاع الزراعة عبر طائفة من الأصول هي: الأرض والثروة الحيوانية والعمل في المزرعة والتعليم وخدمات الإرشاد والخدمات المالية والتكنولوجيا.

ويقدم الفصل ٤ مسحاً للأدلة الاقتصادية بشأن إنتاجية المزارعين والمزارعات ويقدر المكاسب التي يمكن أن تتحقق من جراء سد الفجوة بين الجنسين في استخدام المدخلات الزراعية. ويرد في هذا الفصل أيضاً تقييم للمكاسب المحتملة من حيث الغلات الزراعية، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، وجوانب الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الأوسع نطاقاً.

ويدعو الفصل ٥ إلى سياسات وبرامج محددة يمكن أن تساعد على سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة والعمالة الريفية. وينصب التركيز فيه على التدخلات التي تخفف من المعوقات التي تحد من الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية.

ويقدم الفصل ٦ توصيات أوسع نطاقاً بهدف سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية.

رسائل التقرير الرئيسية

- تقدم المرأة مساهمات أساسية في قطاع الزراعة في البلدان النامية، ولكن دورها يختلف اختلافاً كبيراً حسب الإقليم ويتغيّر بسرعة في بعض المناطق. فالمرأة تمثل، في المتوسط، ٤٣ في المائة من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية، بحيث تتراوح نسبة المرأة في هذه القوة من ٢٠ في المائة في أمريكا اللاتينية إلى ٥٠ في المائة في شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتباين مساهمتها في العمل الزراعي تبايناً أوسع حتى من ذلك تبعاً للمحصول والنشاط المحددين.
- يجمع بين النساء العاملات في قطاع الزراعة والمناطق الريفية في مختلف الأقاليم شيء واحد هو: أن حصولهن على موارد الإنتاج وعلى الفرص أقل من حصول الرجال. وتوجد الفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بأصول ومدخلات وخدمات كثيرة – هي الأرض والثروة الحيوانية والعمل والتعليم والإرشاد والخدمات المالية والتكنولوجيا – وتفرض تكاليف على قطاع الزراعة، والاقتصاد الأوسع نطاقاً، والمجتمع، وكذلك على المرأة ذاتها.
- من شأن سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة أن يحقق مكاسب كبيرة لقطاع الزراعة وللمجتمع. فلو أتيح للنساء نفس ما يتاح للرجال من موارد الإنتاج لأمكنهن زيادة الغلات في مزارعهن بنسبة تتراوح من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة. وهذا يمكن أن يرفع مجموع الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح من ٢,٥ في المائة إلى ٤ في المائة، مما يمكن أن يقلل بدوره عدد الجياع في العالم بنسبة تتراوح من ١٢ في المائة إلى ١٧ في المائة. وستتباين المكاسب المحتملة حسب الإقليم تبعاً لعدد النساء العاملات حالياً في الزراعة، ومقدار الإنتاج الذي يسيطرن عليه

أو الأراضي التي يسيطرن عليها، ومدى اتساع الفجوة بين الجنسين التي يواجهنها.

- التدخلات على صعيد السياسات يمكن أن تساعد على سد الفجوة بين الجنسين في قطاع الزراعة وأسواق العمل الريفية. وتشمل المجالات ذات الأولوية للإصلاح ما يلي:
  - القضاء على التمييز ضد المرأة في الحصول على الموارد الزراعية والتعليم والإرشاد والخدمات المالية وفي النفاذ إلى أسواق العمل؛
  - الاستثمار في التكنولوجيات والبنية الأساسية الموفرة للعمل والمعززة للإنتاجية لتحرير وقت المرأة لكي تمارس أنشطة أكثر إنتاجاً؛
  - تيسير مشاركة المرأة في أسواق العمل الريفية التي تتسم بالمرونة والكفاءة والإنصاف.